في الحرب والسلام
العنف ضد النساء والفتيات

في الوقت الذي حظي فيه استخدام العنف ضد النساء والفتيات "كسلاح حرب" باهتمام دولي واسع، لم يبدأ الباحثين سوى مؤخراً بتقييم مدى انتشاره في أوقات السلم وفي المجتمعات الانتقالية. ويتناول هذا الفصل العنف الجنسي والمنزلي كشكلين من الأشكال السائدة للعنف ضد النساء والفتيات، وذلك على الصعيد الدولي وعبر تجارب اثنتين من البلدان الخارجة من صراعات: ليبيريا ونيبال. ويولي الفصل اهتماما خاصا لتأثير الأعراف الاجتماعية بوصفها إحدى عوامل الخطر، ويتطرق إلى دور المسدسات في سياق العنف ضد المرأة. كما يستكشف الفصل أيضا التحديات التي تواجه الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات من خلال إعادة تشكيل الأعراف الاجتماعية الجاثمة في بيئات ما بعد الصراع.

إن العنف ضد النساء ظاهرة عالمية. وقد وجد تقرير صدر مؤخراً لمنظمة الصحة العالمية حول عنف الشريك الحميم في بلدان مختارة أن ٣٦٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٦٩ عاماً في جميع أنحاء العالم تعرضن لبعض أشكال العنف الجسدي و/ أو الجنسي. وعلى الرغم من أن البيانات الوطنية الرسمية تشير إلى اختلافات كبيرة بين البلدان والمناطق، فإن اختلاف التعاريف ومنهجيات المسح من بلد لآخر تؤدي إلى تقويض جهود المقارنات الوطنية. وفي جميع أنحاء العالم، غالباً ما تكون وصمة العار الاجتماعية والخوف من الانتقام ومبررات العنف المنزلي سبباً في ثني النساء عن الإبلاغ عن حوادث العنف للشرطة، مما يجعل من الصعب قياس حجم الظاهرة.

تكون معدلات العنف المنزلي أعلى في الحالات التي يكون فيها مقبولاً اجتماعيا كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية.

ومن خلال تشكيلها للطرق التي تحفز السلوك العنيف بمباركة اجتماعية أو التهديد بوصمة العار، يمكن أن تؤثر الأعراف الاجتماعية في انتشار العنف ضد النساء والفتيات. ووفقا لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن متوسط معدل العنف المنزلي في البلدان التي يكون فيها هذا النوع من العنف مقبولاً كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية يشكل أكثر من ضعف متوسطه في البلدان التي تلاقي قبولاً منخفضاً لهذا النوع من العنف.

وفي ليبيريا، كان العنف الجنسي سمة أساسية للصراعات الأهلية في البلاد. وتشير بيانات الضحايا التي جمعتها الحكومة الليبيرية إلى أن العنف الجنسي والمنزلي لا يزال منتشراً في ليبيريا بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الأهلية، وذلك على الرغم من القوانين الصارمة التي تحظر الاغتصاب. والأعراف الاجتماعية المكتسبة خلال الصراع، جنبا إلى جنب مع مسألة عدم المساواة بين الجنسين التي تعود جذورها إلى فترة ما قبل الحرب، لا تزال تواصل تأثيرها على الأعراف المتعلقة بالاغتصاب في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيريا. وما يقرب من ستة من أصل عشرة نساء في ليبيريا شملهن الاستطلاع أجبن بأن ضرب الزوج لزوجته في ظروف معينة له ما يبرره، في حين أعرب ٤٤٪ من جميع الليبيريين عن وجهة نظر تقول بأنه لا يوجد شيء يسمى "اغتصاب" في الزواج أو العلاقات الحميمة الأخرى.

وكما هو الحال في ليبيريا، استخدمت الأطراف المتعادية في صراعها المدني الذي استمر لمدة ١٠ سنوات في نيبال العنف الجنسي أيضاً كسلاح حرب. وعلى الرغم من أن الافتقار المستمر لحالات الإبلاغ يحول دون الخروج بتقدير موثوق به في الوقت الحاضر حول العنف ضد النساء والفتيات في نيبال، فإن الدراسات تشير إلى أنه لا يزال منتشراً على نطاق واسع في حقبة ما بعد الصراع وأن الأعراف الاجتماعية عوامل خطر مهمة. وعلى مستوى الأسرة، فإن علاقات القوى غير المتوازنة بين الشريكين وتصور العنف باعتباره

ملصق يقول "الاغتصاب جريمة" يشكل جزءا من حملة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، مونروفيا ، تموز ٢٠٠٦. © بيتي برس/ بانوس بيكتشرز

الجدول ١,١ مواقف الرجال تجاه العنف ضد النساء والفتيات في عام ٢٠١١، في مناطق مختارة، حسب نوع العنف ضد النساء والفتيات (حجم العينة= ١,٠٠٠)

نوع العنف ضد النساء والفتيات	المواقف التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر العنف ضد النساء والفتيات في نيبال	٪ موافقين*
العنف المنزلي	هناك حالات تستحق المرأة الضرب فيها	٤٣,٦
	إذا ارتكبت امرأة فعلاً خاطئًا يحق لزوجها أو شريكها معاقبتها	٧٧,٣
	على المرأة أن تتساهل مع العنف إذا ما أرادت أن تبقي أسرتها مترابطة	٥٠,٨
العنف الجنسي	لا يمكن للمرأة رفض ممارسة الجنس مع زوجها	٥٢,١
	عند تعرض المرأة للاغتصاب فإن اللوم يقع عليها عادة كونها هي من وضعت نفسها في ذلك الموقف	٢٠,٦
	إذا لم تقاوم المرأة جسديا فإن هذا لا يشكل اغتصاباً	٥٨,٠
تفضيل الابن الذكر	عدم وجود إبن ذكر هو عاقبة أخلاقية لأعمال سيئة والافتقار للعفة	٩,٥
	الدور الأكثر أهمية للمرأة هو إنجاب إبن ذكر لعائلة زوجها	٢١,٦
	أن تكون أباً لإبن ذكر هو دليل على أنك رجل حقيقي	٣١,٤

ملاحظة: *من أصل ١٠٠٪؛ عارضت النسبة المتبقية العبارات أعلاه. وقد قابل المسح رجال تتراوح أعمارهم بين ١٨-٤٩ عاماً. وشملت العينة ٤٠٠ أسرة من المناطق الحضرية و٦٠٠ من المناطق الريفية في ثلاث مناطق في نيبال: سابتاري وغورخا ودانغ.

أسلوب تقويمي تؤجج العنف ضد النساء والفتيات (انظر الجدول ١,١). إن الأعراف التي تحدد الرجل كرئيس فخري للأسرة من شأنها أن تؤسس لعلاقة الهيمنة، مع زواج يمنح الزوج حقوق جنسية على زوجته.

المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات غالباً ما تكون سابقة للنزاعات، ولكنها تتأجج أثناء الحروب وغالبا ما تستمر لفترة طويلة بعد وقف الأعمال العدائية رسميا.

وترتبط الأعراف الاجتماعية التي تؤثر في العنف ضد النساء والفتيات أيضا بمفاهيم الرجولة التي تصور العنف كاختصاص ذكوري، وبالمسدسات كواحدة من دلالات الذكورة.

وعلى الرغم من أن الكثير من العنف الممارس ضد النساء والفتيات في نيبال وليبيريا ينطوي على وجود أدوات غير متطورة مثل الأسلحة البسيطة أو البيضاء، أو حتى عدم وجود أي أدوات على الإطلاق، إلا أن العنف المسلح موجود هو الأخر أيضا بالمقابل. وهذا الشكل من العنف ضد النساء والفتيات يؤدي أحيانا إلى الإصابة أو الوفاة، على الرغم من أنه يأخذ عادة شكل التهديد أو الترهيب داخل الأسرة ونادرا ما يتم الإبلاغ عنه.

وتسلط تجارب ليبيريا ونيبال الضوء على السبب الذي جعل الجهود الرامية إلى تغيير الأعراف التمييزية موضوعا متكررا في المناقشات المتصلة بقتل النساء وأنواع أخرى من العنف ضدهن. وعلى الصعيد العالمي، تتحدى التدخلات الأعراف الاجتماعية التي تدعم العنف ضد النساء والفتيات؛ وهذه يمكن دمجها مع منهجيات أخرى مثل تحسين عملية جمع البيانات والإصلاح القانوني والتمكين الاقتصادي، وزيادة توفير خدمات الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، تواجه المجتمعات الخارجة من نزاعات تحديات خاصة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، والجهود المبذولة لتغيير المواقف التي تدعم العنف ضدهن في تلك السياقات تستغرق وقتا وتتطلب وضع برامج أكثر تعقيدا.

والمشاريع الهادفة لمواجهة الأعراف الاجتماعية التمييزية يجري أيضا دمجها في جهود مراقبة الأسلحة الصغيرة. وبفضل الدعوات التي أطلقتها الجماعات النسائية بشكل أساسي، أصبحت الأطر المعيارية الدولية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة، وبشأن النساء والسلام والأمن مرتبطة مع بعضها الأخر. وعلى مستوى التأييد، أصبح مكون العنف ضد النساء والفتيات أكثر بروزا في حملات الحد من الأسلحة التي تحاول تحقيق قدر أكبر من الأمن لكل من الرجال والنساء على حد سواء.

ولتكون أكثر فعالية، يجب نفخ الحياة في المبادرات الرامية إلى تغيير الأعراف الاجتماعية حول استخدام العنف عن طريق إجراء البحوث. وبالتالي، لا بد من تعزيز الجهود البحثية لجمع بيانات دقيقة حول العنف ضد النساء والفتيات في بيئات ما بعد النزاع والحصول على معلومات أفضل عن الأدوار التي قد تلعبها المسدسات في العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن لمزيد من التطوير والنشر للممارسات الجيدة في جمع البيانات وإجراء المسوحات حول العنف ضد النساء والفتيات في البيئات الصعبة أن لا يحسن فقط نوعية البيانات، وإنما أيضا إمكانية مقارنتها عبر المناطق.